غاية في الباب انه يمكن انفكاكه في جميعها بحسب الذات لكن لا يلزم منه
امكان الانفكاك عنه في جميع الاوقات مطلقا حتى يلزم منه امكان
انفكاك التالي عن المقدم في جميع الاوقات لجواز ان لا يمكن انفكاكه عنه
بحسب امر مغاير لذات المقدم وان كان المراد الثاني فلا نم ان الثلث
ليست مستلزمة للعشرة والنوع ليس مستلزما لجنسه بحسب وصف ضروري
كذلك غاية ما في الباب ان الاستلزام ليس بحسب وصف ضروري لذات المقدم
لكن لا بد في ذلك على الضرورة هناك اصلا هذا هو الجواب عن الشبهة
الاولى واما الشبهة الثانية فجوابها انه يجب ان يكون للمقدم دخل في اللزوم
كما للامر الزائد على ما قد اشرنا اليه فلا يصدق اللزومية حيث
لا دخل للمقدم فلا يلزم الملازمة الجزئية بين كل امرين كان البحث الثاني
في بيان مفهوم المتصلة كلية الشرطية وجزئيتها ليست بسبب الاجزاء
كما ظن ولا كليتها بتعميم المراد لجواز ان يكون للمقدم امرا اثباتا لامر
له بل بسبب الحكم فالموجبة انما يكون كلية اذا كان التالي يتبع المقدم في جميع
الاحوال التي يمكن اجتماعها مع المقدم وان كانت في انفسها محالة وليس
هذا اذا كان المقدم في نفسه حقا فقط بل اذا كان باطلا او فرض

على سبيل

١٩

على سبيل الموضوع فانه ايضا له لوازم وعوارض تعرض له وتفرض
له لو كان موجودا كانت تعرض له ولذلك ما يكون بحسب اتحاد الذات
الشرطية اخذت للمجادلة فان قيل السم زعمتم ان المقدمة بنفسه يقتضي
وجود التالي في الكلية فلا يتغير عن طبيعة الموجبة بحسب اقتران الامور
والتقديرات سواء كانت تلك الامور ممكنة الاجتماع معه او مضادة
او منافية فاذا صدق اللزوم الكلي يصدق على جميع الاحوال فتخصيصها
الان بممكنة الاجتماع مناقض لذلك وهو ظاهر فنقول اشتراط الامكان في
الاحوال ليس لصدق اللزوم بل لان المتعارف عند الناس والمعتبر في العلوم
ليس الا ذلك وهذا مثل ما اعتبر في موضوع الحمليات ان يكون بالفعل فليس ذلك
لاجل انه لولاه لما تصدق الحملية بل لان انما هو المتعارف والمستعمل
عند ذوي المعارف وانما يكون جزئية اذا كان التالي يتبع المقدم على بعض
الاوضاع الممكنة الاقتران على ما حققناه من قبل فان قيل الجزئية في اللزوم
لان منشا اللزوم اما المقدم وحده او مع امر لا سبيل الى الاول والا لا
يصدق جزئيته الا في ضمن الكلية ولا سبيل الى الثاني ايضا والا لزم الملازمة
بين اي امرين كانا فنقول نختار الثاني ولا نم الملازمة وانما يصدق ان لو

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com) 1